"المنحى الوظيفي"

في التراث اللغوي العربي

مسعود صحراوي

قسم اللغة العربية وآدابها - جامعة الأغواط (الجزائر)

"المنحى الوظيفي" في التراث اللغوي العربي

١- الإطار النظري والإجرائي للدراسة

توطئة: كثيرة هي النظريات اللسانية المتأثرة بالفلسفة التحليلية، أي الفروع اللسانية ذات الاتجاه الوظيفي في دراسة الظواهر اللغوية. فمنها: لسانياتُ الملفوظية، التي حددت لنفسها مهمة تجاوز اللسانيات البنيوية واللسانيات التوليدية والتحويلية. ومما يميزها عنهما مفهومها الموسع للغة عموما، ولعلم الدلالة خصوصا، فهي لا تفصل الإنتاج اللغوي عن شروطه الخارجية، ولا تدرس اللغة الميتة المعزولة بوصفها نظاما من القواعد المجردة؛ كما تفعل البنيوية؛ حينما تعدُّ الكلام والفرد المتكلم والسياق غير اللغوي عناصر خارجية عن اللغة، ومن ثَم تقوم بإقصائها من مجال الدراسة. وعزوفاً عن الطرح البنيوي الصارم، استلهم كثير من اللسانيين المعاصرين أمثال[١]: إميل بنفنست E. Benvéniste وأوسفالد ديكرو O.Ducrot نظرية الأفعال الكلامية؛ ولا سيما الأفعال المتضمنة في القول-كما تصورها ج.ل.أوستين J. L. Austin وأعاد تصنيفها ج.سيرل - John Searle في التنظير للملفوظية. وخلافاً للبنيويين الذين يرون استحالة معرفة دلالة كلمة؛ دون مقابلتها بغيرها من كلمات اللغة داخل النظام اللساني الصارم، يرى التداوليون أننا مدعوون إلى تجاوز السياق اللغوي إذا كان المقام (سياق الحال) ضرورياً في فهم المعنى... وهكذا استثمرت التياراتُ المندرجةُ ضمن الملفوظية نظريةَ الأفعال الكلامية (وغيرها من مفاهيم فلاسفة اللغة المعاصرين) في بحوثها، وأعادت النظر في

(١) انظر: .Kévin Klément- philosophie analytique html- unige- lettres philos

التصنيف المتداول، وقدمت مفاهيم جديدة في الدراسات اللغوية الغربية.

ومن أهم النظريات اللسانية ذات الوجهة الوظيفية التداولية نظريةُ "النحو الوظيفي" التي جاء بها اللساني سيمون ديك Simon Dick في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، في سنة ١٩٧٨ على وجه التحديد، والتي عملت على تطوير أدواتها الإجرائية، أعني: نماذجَها الوصفية والتحليلية، واستطاعت أن تستقطب أسماء كثير من الباحثين في ساحة الدرس اللغوي الغربي المعاصر. ولقد لقيت من الصدى والتجاوب الشيء الكثير، مما حدا بأصحاب بعض النظريات اللسانية الأعرق، مثل النظرية التوليدية والتحويلية، إلى إعادة النظر في أسس نظريتهم ومبادئها، أو تركها والتحول عنها إلى التيارات الوظيفية(١)، والسبب الذي حدا بأولئك اللسانيين إلى فعل ذلك ليس التسليم بالمفاهيم الإجرائية التي اعتمدتها نظرية النحو الوظيفي، كالجهاز الوظائفي الذي تقترحه مثلاً(*)، والذي تقوم بتحليل التراكيب اللغوية على أساسه، ولا بما اعتمدته من صورنة (Formalisation : أي المستوى المعقد للصياغة الصورية)، ولا باعتمادها الرموز الرياضية في تحليلاتها الوظيفية، ولكن السبب - في نظري - أنها اهتمت بتغطية جوانب أساسية في الظاهرة اللغوية، وسد ثغرات خلفتها النظريات اللسانية غير التداولية في محاور

(١) قام بعض اللسانيين المعاصرين بإعادة النظر في الأسس التي قامت عليها نظرية تشومسكي، وتخلوا بالفعل عن "قواعدها التحويلية". انظر: روبنز- موجز تاريخ علم اللغة - ترجمة: أحمد عوض- سلسلة عالم المعرفة- الكويت- ١٩٩٧-ص٣٦١/ ٣٦٢.

(*) تقترح نظرية "النحو الوظيفي" لـ"سيمون ديك" شبكة وظائفية في غاية التعقيد واللاواقعية، وتقسمها إلى ثلاثة أنواع:

أ)- الوظائف التركيبية: (الفاعل والمفعول)، ب)- الوظائف الدلالية: (المتقبل والمستقبِل والمنفّذ والزمان والمكان والأداة)، ج)- الوظائف التداولية: (البؤرة والمحور والمبتدأ والذيل).

انظر: أحمد المتوكل- الوظائف التداولية في اللغة العربية - دار الثقافة - الدار البيضاء - ١٩٨٥- من ص١٦ إلى ص ٢٣.

حيوية؛ كـ(الكلام، وسياق الحال، وملابسات الخطاب...)، وإدراج ذلك كله ضمن وصف الظواهر اللغوية وتفسيرها. وتلك هي المسلكية العلمية والخبرة المنهجية التي مكنتها من بلورة مجموع المبادئ الوظيفية الكلية التي تنطبق على مجمل الألسنة البشرية، لأن بعض هذه المبادئ موجود، صراحةً أو ضمناً، في كل تراث لغوي يؤمن بالوظيفة التواصلية الإبلاغية للغات الطبيعية.

٢ - اللسانيات الوظيفية ـ التداولية

تنطلق اللسانيات الوظيفية ـ التداولية من رؤية متميزة للظاهرة اللغوية جعلتها تشكل قطباً مستقلاً قائماً بذاته، كما ذكرنا آنفاً، إذ تدرس ظواهر اللغة بوصفها "كلاما" مستعملا من قِبَل "شخص معين" في "مقام معين" موجَّه إلى "مخاطَب معيّن" لأداء "غرض معين". وبذلك خالفت ـ منهجياً ـ النظريتين اللسانيتين المتقدّمتين عليها (خصوصاً: البنيوية، والتوليدية التحويلية). فهذا النمط الإجرائي يستبعد، من أفقه التنظيري والممارساتي، كل مرجعية معرفية تتبنى الثنائية السوسيرية الشهيرة: لسان / كلام. فالتداولية لا تؤمن بهذه الثنائية القائمة على الفصل المفتعل بين جزئي الكينونة الواحدة، بل تهتم – إلى جانب اهتمامها بـ"النظام" – بـ"الكلام" وما يتبعه من ملابسات خطابية في أثناء استعمالاته المختلفة، وبذلك تميزت عن غيرها من النظريات.

وكما أسلفنا من قول فإن النظريات اللسانية المنفعلة بالفلسفة التحليلية، والمصنّفة تحت عنوان اللسانيات التداولية، متعددة. ومن أهمها نظرية النحو الوظيفي التي تبدو من أقوى النظريات تأثراً بالفلسفة التحليلية، واستثماراً لمعطياتها، إضافة إلى أنها ذات توجه وظيفي في الدراسات اللغوية. لذلك نقترح تسميتها بـ"اللسانيات الوظيفية–التداولية"، ونخصص لها حديثاً مركّزاً، بعضَ تركيز، بوصفها هي الموجِّه المنهجي لمعظم ما يرد في هذا المقال.

٣- **المبادئ الوظيفية**: خلافاً للبنيوية، وسداً لثغرات التوليدية والتحويلية، تقوم اللسانيات الوظيفية ـ التداولية على مراعاة الوظيفة التواصلية الإبلاغية للغات الطبيعية، ولذلك وسّعت جهازها المفاهيمي ومنهج دراستها ليشمل العناصر اللغوية الأساسية التي تم إقصاؤها في النظريتين السابقتين (كالكلام، وسياق الحال...) . وأهم ما يلخّص هذا الاختلاف معيار "الوظيفية" الذي انبثقت عنه كليات ومفاهيم، أطلق عليها "المبادئ الوظيفية" . وتعد هذه المبادئ عندنا "مفاهيم مفتاحية"، وتكتسب أهمية منهجية كبرى، في نظرنا، لسببين:

– أنه انبثق عنها "نموذج وصفي تفسيري" جديد، وأهم ما فيه المبدأ الوظيفي الذي سنبيّن قيمته الوظيفية بعد قليل، والذي نصه: " أن بنية اللغات الطبيعية ترتبط بوظيفتها ارتباطاً يجعل البنية انعكاساً للوظيفة" .

– أنه جرى على أساسها إعادة تنميط للنظريات اللسانية بوصفها: إما نظريات وظيفية، وإما نظريات غير وظيفية.

ونشير إلى أنه لا يهمنا، في هذه المقالة، إلا الحديث في الأمر الأول؛ بحكم أن هذا النموذج الوصفي/التفسيري هو الذي نسعى إلى تطبيقه على التراث اللغوي العربي(*).

قلنا: إن معيار "الوظيفية" معيار موجود، صراحة أو ضمناً، في مجموع التراث اللغوي الإنساني. ففي التراث العربي مثلاً، كان الملمح الوظيفي ـ الذي يعني: التوافق بين التراكيب اللغوية وبين ملابسات الخطاب، وتفسير الأولى على أساس من الثانية – بمثابة الخلفية الإبستيمولوجية التي حرّكت العلماء العرب في فروع

(*) نعود لنذكّر مرة أخرى أننا لا نسلّم بالمفاهيم الإجرائية التي اعتمدتها نظرية النحو الوظيفي، كالجهاز الوظائفي الذي تقترحه، ولا بما اعتمدته من صورنة، ولا باعتمادها الرموز الرياضية في تحليلاتها الوظيفية، ولكن نأخذ بـ"بعض المبادئ الوظيفية" المذكورة هنا.

معرفية عديدة، كعلم أصول الفقه والنحو والبلاغة والتفسير، بشرط أن تؤخذ هذه الفروع التراثية في مجموعها، لا أن تؤخذ أجزاءً وتفاريق، وبشرط أن يؤخذ بآراء وأبحاث حذاق العلماء المؤسسين للنظرية اللغوية العربية، لا آراء جميع اللغويين. وقد قال بهذا الرأي كثير من الدارسين العرب المعاصرين: منهم د.أحمد المتوكل في دفاعه عن وظيفية التراث العربي بقوله: "إن الإنتاج اللغوي العربي القديم يؤول، إذا اعتبر في مجموعه، إلى منظور ينتظم مبادئ وظيفية"(١)، ومنهم د.جعفر دك الباب الذي رأى أن بين نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني وبين نظرية ماثيزيوس "الوجهة الوظيفية للجملة" نقاط تقاطع عديدة تدل على تقاربهما الوظيفي(٢)، مما يدل على المنحى الوظيفي للجرجاني. ومنهم د.عبد الرحمان الحاج صالح الذي يقول في معرض حديثه عن القيمة المنهجية للربط بين اللغة وأحوال استعمالاتها: "فاللغة كما يتصورها ابن جني وسيبويه وغيرهما ممن ظهر في الصدر الأول هي استعمال الناطقين بها، أي إحداثهم لفظاً معيناً لتأدية معنى وغرض في حال الخطاب الذي يقتضي هذا المعنى وهذا اللفظ. فهي ليست صوتاً ولا نظاماً من القواعد ولا معنى مجرداً من اللفظ الذي يدل عليه، ولا أحوالاً خطابية معزولة عن كل هذه الأشياء"(٣).

يتفق، إذن، أصحاب هذه النصوص على الحقيقتين الآتيتين:

١- أن اللغويين العرب القدامى لم يفهموا من اللغة أنها نظام من القواعد المجردة فحسب، بل ربطوا ماهية اللغة بوظيفتها، ففهموا منها أنها وسيلة اتصال بين المتخاطبين.

---

(١) د.أحمد المتوكل-اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري- منشورات عكاظ-١٩٨٩ - ص٣٥.

(٢) د.جعفر دك الباب - الموجز في شرح دلائل الإعجاز - مطبعة الجليل - دمشق- ١٩٨٠- ص١١٨.

(٣) الأسس العلمية ... (مقال)- في: اللغة العربية - يصدرها المجلس الأعلى للغة العربية - الجزائر - العدد ٣ - ص ١١١.

٢- أن الدراسة اللغوية التراثية كانت وظيفية، بمعنى أن أئمة النظرية اللغوية العربية كانوا يعتقدون، في عمومهم، أن المنهج الأكثر ملاءمة لدراسة اللغة هو المنهج الذي يراعي الربط بين شكل الخطاب وصيغته من جهة، وبين ملابسات الخطاب وأغراضه من جهة أخرى.

ولئن اتفق هؤلاء الباحثون الثلاثة على وظيفية التراث العربي إن بين تصور كل منهم للوظيفية عدة فروق قد يُغفل عنها، هي الفروق الموجودة بين الوظيفية البنيوية المتأثرة بسوسير (وهي غير تداولية)، وبين الوظيفية التداولية المتأثرة بفلاسفة اللغة التحليليين، ولن نتعرض لها هنا لأننا نعتقد أنها تتجاوز حدود هذه المقالة.

إذن؛ تلك المبادئ الوظيفية ـ التي انفردت نظرية "النحو الوظيفي" لـ"سيمون ديك" من صياغتها استقراءً من واقع بعض اللغات الطبيعية، وقد أفلحت في ذلك إلى حد بعيد[١] ـ عبارة عن أصول (أي: قواعد عامة) ومفاهيم، يُعد بعضها منطلقات مبدئية، وبعضها أدوات إجرائية للتحليل اللغوي، وأهمها[٢]:

* أن الوظيفة "الأساسية" للغات الطبيعية هي وظيفة التواصل والإبلاغ.

* أن بنية اللغة ترتبط بوظيفتها ارتباطاً يجعل البنية انعكاساً للوظيفة.

* أن النحو الأكفى (أي: المؤسس تداولياً) هو النحو الذي يسعى إلى تحقيق ثلاثة أنواع من الكفايات: الكفاية النفسية، والكفاية النمطية، والكفاية التداولية.

* أن موضوع الدرس اللساني هو وصف القدرة التواصلية للمتكلم ـ المخاطَب.

---

(١) من الطبيعي أن بعض هذه المبادئ كان معروفا من قبلُ عند بعض اللغويين، كمبدأ: وظيفة اللغات الطبيعية، وغيره ...

(٢) انظر: Dick (Simon) في: - أحمد المتوكل- اللسانيات الوظيفية-ص٧٨. - وأيضا: الوظائف التداولية في اللغة العربية-ص١٠. - وأيضا: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي- دار الثقافة-الدار البيضاء ٩١.

٤- التكافؤ الوظيفي لهذه المبادئ: من العجيب سكوت الدارسين الوظيفيين، ومنهم أحمد المتوكل، عن حقيقة هامة؛ فلم يلتفتوا إليها، ولم يشيروا إليها، مع أنها مسألة ضرورية في التمييز بين البعدين: المبدئي والإجرائي للنظريات اللسانية. هذه الحقيقة فحواها أن هذه المبادئ ليست ـ ولا ينبغي أن تكون ـ متكافئة، سواء من جهة القيمة الوظيفية أم من جهة البعد الإجرائي. كما أنها ليست ذات طبيعة واحدة.

فبعضها عبارة عن منطلقات مبدئية، كالمبدأ الأول المتعلق بالوظيفة الأساسية للغات الطبيعية. وبعضها عبارة عن غايات يسعى الوصف اللغوي إلى تحقيقها، قد يصل إليها وقد لا يصل إليها إطلاقاً، كالمبدأ الثالث المتعلق بالكفايات الثلاث. وقد بقي هذا المبدأ شعاراً غير متحقق تحققاً كاملاً حتى في نظرية النحو الوظيفي ذاتها.

وبعضها مجرد سمة تمييزية، به تتمايز النظريات الوظيفية من النظريات غير الوظيفية، وليست له امتدادات تطبيقية، كالمبدأ الرابع الذي ينص على أن موضوع الوصف اللغوي هو القدرة التواصلية (Compétence communicative) للمتكلم ـ المخاطب، وهو موقف النظريات التداولية. لكن النظريات غير التداولية، كالنظرية التوليدية التحويلية مثلاً، ترى أن موضوع الوصف اللغوي هو وصف القدرة الضمنية المجردة (Compétence)، أو الملَكة (faculté)، وهي الآلية اللغوية التي بها ينتج المتكلم كلامه. وذلك يقتضي إعادة تعريف لبعض المفاهيم على أساس تداولي، منه مفهوم الثنائية كفاءة – أداء، ففي اللسانيات غير التداولية (كالنظرية المعيار، والنظرية المعيار الموسعة) تعني: ثنائية كفاءة / أداء أن موضوع الوصف اللغوي هو القدرة (أو الملَكة) اللغوية المجردة، وهي عند تشومسكي "المعرفة الضمنية ... أو القدرة التي يمتلكها المتكلم–المستمع المثالي لربط الأصوات بالمعاني في تآلف وتناسق دقيق مع قواعد لغته"(١)، أو هي معطى عقلي / دماغي

(١) Chomsky- Aspects de la théorie syntaxique-tr Fr. de: J. C. Milner Le Seuil. Paris. 1971. p 12-13.

يمر نموه واكتماله عبر ثلاثة أطوار: طور فطري أول، وهي المرحلة الأولى للدماغ، فأطوار وسيطة توجد عند الطفل، فطور قار يوجد عند الإنسان البالغ ... والهدف الأساسي للنظرية اللغوية أن تحدد خصائص هذه الحالات الثلاث، وأن تبني أنحاء مناسبة لكل حالة منها(١)، أما الأداء فهو التحقيق الفعلي للغة ضمن سياق معين، فهو تجلٍّ للكفاءة.

أما التداوليون فيرون أن موضوع الوصف اللغوي هو القدرة التواصلية (أو التداولية) للمتكلم، وهي الآلية اللغوية التي تسمح له بربط مقال محدد بدلالة محددة في مقام محدد لغرض محدد.

ولا شك في أن أهم هذه المبادئ وظيفية وأشدها إجرائية وأقواها حضوراً في الممارسة التطبيقية هو المبدأ الثاني الذي ينص على "أن بنية اللغات الطبيعية تابعة، إلى حد بعيد، لوظيفتها"، وعليه فإن العلاقة بين الوظيفة والبنية – أو بين التراكيب اللغوية من جهة، وبين مقاصد الخطاب وملابساته من جهة أخرى - لقيت اهتماماً من قبل الدارسين قديماً وحديثاً، ولم يكن ذلك اعتباطاً. وسنقف عند هذه الظاهرة في الصفحات الآتية بسبب الأهمية التي تكتسيها.

٥- علاقة البنية بالوظيفة عند المعاصرين: عرفنا في الفقرة السابقة أن المبدأ المسمى "علاقة البنية بالوظيفة" يتميز بطابعه المنهجي الصريح، وأنه يعني: ارتباط التراكيب اللغوية بمقاصد الخطاب ومقتضيات الحال ارتباطاً يجعل الأولى تابعة للأخيرة تبعية قوية. أما غيره من المبادئ الوظيفية فتختلف عنه؛ لأنها ذات طبيعة مبدئية، أو هي عبارة عن سمات تمييزية فارقة دورها التمييز بين النظريات.

هذا، وإن الوظيفية البنيوية تنبهت، في أعمال أندريه مارتيني André Martinet،

(١) نوعم تشومسكي- المعرفة اللغوية ...- تر: د. محمد فتيح- دار الفكر العربي-القاهرة-١٩٩٣ - ص٨٥-٨٦.

وأعمال من سبقوه، إلى ضرورة الدراسة الوظيفية للغة، وإلا كان الدرس اللساني عاجزاً عن توفير الكفايتين الوصفية والتفسيرية، وهما لازمتان من لوازم النظرية اللغوية الناجعة. وقبل مارتيني بسنوات كان لغويو مدرسة براغ ينحون منحى وظيفياً في دراسة الجملة، وقد نادت هذه المدرسة بضرورة الدراسة الوظيفية للجملة أطلقت عليه اسم "الوجهة الوظيفية للجملة(١)، وانتهجت أسلوباً خاصاً في دراسة اللغة متأثرة بدوسوسير في بعض الجوانب. فهي تعد اللسان نظاماً تعمل أجزاؤه مجتمعة من أجل تحقيق هدف واحد هو "التواصل والإبلاغ"، فحللت الظاهرة اللغوية بصورة تبين الوظائف الخاصة التي تقوم بها المكونات البنيوية عند استعمالها نظاماً يتكون من وسائل تعبيرية تبليغية تؤدي وظيفتها التواصلية.

غير أن هذه الوظيفية هي وظيفية بنيوية غير تداولية، ومن ثم تقوم بإقصاء "الكلام" بجميع مكوناته وارتباطاته (حال الأفراد المتكلمين، حال المخاطَبين، السياق ...)، فتجاهلت الجانب التداولي من اللغة البشرية، فكان مستواها الوظيفي ضعيفاً، ولم تخصص - في نموذجها الوصفي - مستوى إجرائياً يكون دوره التمثيل لأثر المقام في صياغة الجملة؛ فيكون تأثيره أوضح في فهم معنى التركيب. فلم تتجاوز الحدود الشكلية للظاهرة اللغوية. ولهذا السبب لا نَعُدُّها كافيةً منهجياً لتمثيل النظريات الوظيفية، على الرغم من مناداتها المبكرة بأن الدراسة الوظيفية للجملة هي المنهج السليم إلى وصفها وتفسيرها.

وبفعل إلحاح اللسانيين الوظيفيين على أن الوظيفة هي سبب وجود البنية(٢)، راحت الأنحاء الوظيفية تبحث في طرائق تأليف الكلام وقواعد ربط المفردات في

(١) انظر: د. نهاد الموسى - نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث - دار البشير للنشر والتوزيع - الأردن - ١٩٨٧.

(٢) André Martinet -Eléments de linguistique générale -Armand Colin- 1976- p 33.

جمل؛ ليؤدي المعنى العام للجملة أغراض المتكلمين ومقاصدهم.

والحديث عن العلاقة بين البنية والوظيفة مرتبط بالحديث عن الفروق بين ضروب التراكيب، فالتراكيب لا تستعمل في نمط مقامي واحد، بل في أنماط مقامية متباينة؛ استجابة لمقتضيات الحال، فالتباين في الأنماط المقامية يستلزم التباين في التراكيب(١). ولهذا يقوم الدرس الوظيفي التداولي برصد الفروق القائمة بين أنماط التراكيب تبعاً للأنماط المقامية التي تنجز فيها.

علاقة البنية بالوظيفة في التراث العربي

تمهيد: إن "الوظيفية"، التي نعنيها في هذا المقال، والتي سنحاول على أساسها أن نقرأ كتاب "الدلائل" للجرجاني، ووظيفية الأصوليين والمفسرين، هي ذلك الإطار المنهجي الذي يتأسّس على خلفية نظرية منطوقُها المبدأ الثاني من بين المبادئ الوظيفية الأربعة السابقة، التي صاغتها نظرية النحو الوظيفي لـ"سيمون ديك"، وهو المبدأ الذي ينص على التعالق بين البنية والوظيفة وتأثر الأولى بالثانية إلى حد بعيد.

غير أننا نريد، قبل ذلك، تقديم ملاحظتين نراهما ضروريتين:

- الأولى: أننا نؤمن باستقلالية التراث العربي، وبتميزه الإبستيمولوجي والمنهجي كليهما، ولكن هذه "الخاصّيّة الجوهرية" التي يتميز بها تراثنا لا تنفي كونه "مُشابهاً"، في بعض مناحيه، للفكر اللغوي البشري في أصقاع المعمورة، ومن هنا شرعية تناوله من منظور لساني حديث، شريطة الوعي بالأبعاد الفكرية (وربما الحضارية!) للأدوات المعرفية والمنهجية التي نتوسّل بها في الوصول إلى "عمق" هذا التراث. نقول ذلك حتى لا نُتّهم بممارسة سكونية قديمة مشدودة إلى الماضي (Anachronisme)، ولا بمحاولتنا إسقاط ثمار فكر معاصر (غربي) على فكر قديم (عربي).

(١) أحمد المتوكل- البنية والوظيفة ٩.

- والثانية: أن هدفنا ليس مجرد "استصحاب التراث إلى عصرنا"، ولكنه محاولة الوقوف على خصائص "الوظيفية" العربية التي تجعل منها "مشابهة" للوظيفية الغربية المعاصرة، و"مختلفة" عنها في الوقت نفسه، كما سنبين ذلك في آخر المقالة.

قد ذكرنا آنفا أن التراث العربي كان ينحو في كثير من بحوثه منحى وظيفياً، بمعنى أن جلّ العلماء العرب المسلمين القدامى، من نحاة وبلاغيين وأصوليين ومفسرين، كانوا يراعون هذا المبدأ المنهجي الهام في أثناء مباحثهم، ولاسيما في تلك الحقول المعرفية المشار إليها. ونجتزئ هنا، نظراً لضيق المقام، بذكر إمامين يمثلان الوظيفية العربية أحسن تمثيل، هما: عبد القاهر الجرجاني، وأبو يعقوب السكاكي، أما الثاني فنشير إليه إشارة موجزة، وأما الأول فنقف عنده وقفة تليق بريادته العلمية للوظيفية العربية. وبعد ذلك سنحاول التعرف، بإيجاز، على "وظيفية" علماء أصول الفقه والمفسرين.

١- عند النحاة والبلاغيين

١- أ- عند السكاكي: فأبو يعقوب السكاكي (ت٦٢٦ هـ) يراعي هذا المبدأ في "مفتاحه" ويسميه: "مطابقة الكلام لمقتضى الحال"، ويبسط الكلام في "المفتاح" شارحاً المقتضيات الدلالية والنفسية في الأنماط المقامية المختلفة التي تجعل الكلام بليغاً. يعرض السكاكي المبدأ المنهجي السالف بقوله: " ... ثم إذا شرعتَ في الكلام فلكل كلمة مع صاحبتها مقام، ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام، وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بسبب مصادفة الكلام لما يليق به، وهو الذي نسميه مقتضى الحال، فإذا كان مقتضى الكلام إطلاق الحكم فحسن الكلام تجريده من مؤكدات الحكم، وإن كان مقتضى الكلام بخلاف ذلك، فحسن الكلام تحليته بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفاً

وقوة..."[1].

ثم راح يفصل ـ في القسم الثاني من "المفتاح" ـ اعتبارات ركنيْ الجملة؛ وهما المسند إليه والمسند، وأحوال كل منهما من جهة التنكير، ومن جهة التعريف بالأداة، والتعريف بالإضافة، وأحوال كل منهما من جهة العلَمية، والموصولية، والوصف، والتقديم والتأخير، وقصر أحدهما على الآخر، وكون المسند اسماً أو فعلاً أو جملة، وترك تخصيص أحدهما أو كليهما. ومما ذكره في ذلك "تفصيل اعتبارات الإسناد الخبري واعتبارات الفصل والوصل والإيجاز والإطناب"[2]، ومن الظواهر التي درسها أيضا تفصيل حالات كون المسند فعلاً أو اسماً أو جملة، وعلاقة ذلك كله بالمعاني والأغراض التي يؤديها ذلك المبنى في حال معين الخ ... إلى ما هنالك من ظواهر مبنوية تجعل العبارات اللغوية مناسبة للطبقات المقامية التي ترد فيها، وهو ما يريده الوظيفيون المعاصرون بعبارة "علاقة البنية بالوظيفة". غير أن الحقيقة المقررة عند العلماء هي أن السكاكي ـ على غزارة علمه وجلالة قدره ـ كان قد ورث هذه النظرية عن الجرجاني، وطورها منهجياً، وسلكها في إطار نظري منطقي صارم. لذلك نخصص الفقرات الموالية لهذه الظاهرة عند عبدالقاهر.

١ـ ب ـ علاقة البنية بالوظيفة عند عبد القاهر الجرجاني: أدرك الإمام عبدالقاهر الجرجاني (ت٤٧١ هـ) ذلك المنحى الوظيفي، وألح على أهميته المنهجية في "دلائل الإعجاز"[3]، بل أقام عليه منهجاً رائداً متميزاً في تاريخ الوظيفية العربية. وقد ورث الجرجاني بعض الإرث اللغوي (في النحو والبلاغة خصوصاً) عن العلماء

(٢) السكاكي ـ مفتاح العلوم ـ ضبط وتعليق: نعيم زرزور ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٩٨٧ ـ ص ١٦٨ ـ ١٦٩.

(٣) المرجع نفسه ـ ص١٦٩.

(٣) تخريج وتقديم وفهرسة: د. ياسين الأيوبي ـ المكتبة العصرية ـ صيدا، بيروت ـ ط ٢٠٠٠.

المتقدمين، ثم راح ـ بقدراته التحليلية الفائقة ـ يشرح الظواهر المتعلقة بها، ويجري عليها تطبيقات واسعة في القرآن الكريم والشعر القديم، وشرع للظاهرة منهجا وظيفياً/تداولياً فريداً من نوعه. وعَبْرَ ذلك المنهج قدم عبد القاهر تحليله لعدة ظواهر تداولية، كظواهر التقديم والتأخير، والحذف، والفصل والوصل، والقصر، والاختصاص، والاستفهام، والنفي والإثبات ... والدلالات المترشحة عن كل ذلك، والمقامات التي تناسبها. وتتلخص نظريته تلك في أن كل دلالة من الدلالات، أو غرض من الأغراض أو مقام من المقامات... يتطلب بنى تركيبية مناسبة لا تصلح إلا له، ولا يصلح إلا لها. فمن الخطأ عنده أن نجعل التقديم، مثلاً، مفيداً في بعض الكلام، وغير مفيد في بعض، وأن يعلل تارة بالعناية، وأخرى بأنه لضرورة الأشعار والقوافي(١).

ومما يجدر ذكره هنا أننا نَعُدُّ عبد القاهر الجرجاني نحوياً أولاً وقبل كل شيء، وأن مباحثه في الدلائل والتي تشكّل ما يسمى بـ"نظرية النظم" أيضا مباحث نحوية؛ كما أخبر هو نفسه، لا كما سماها المتأخرون معاني البلاغة"(٢)، ويضاف إلى ذلك أن عبد القاهر جمع بين النحو والبلاغة في إطار معرفي-منهجي واحد، فهما متكاملان.

٢- الظواهر النحوية التي درسها عبد القاهر: من بين الظواهر الكثيرة التي درسها عبد القاهر في "الدلائل" نختار بعض النماذج لتفصيل جملة من المعاني المتعلقة بهذا المبدأ الهام، رجاءَ الوقوف على فهم أفضل للتصور الوظيفي في ممارسات اللغويين العرب القدامى.

(١) دلائل الإعجاز- ص١٥١.

(٢) ولا يزال بعضهم يعتقد إلى اليوم أن "دلائل الإعجاز" كتاب بلاغي لا نحوي. انظر على سبيل المثال الطبعة الأخيرة للكتاب، تحقيق وتقديم: د. ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط١، ٢٠٠٠، ص٥-٦ مثلاً.

٢-١- تركيب الاستخبار عن الفاعل: مما يقرره عبد القاهر أن مقام الاستخبار عن الفاعل يوجب بنية صورية غير تلك التي يوجبها مقام الاستخبار عن الفعل. يقول: "ومن أبين شيء في ذلك الاستفهامُ بالهمزة، فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت: أفعلت ؟ فبدأت بالفعل، كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده. وإذا قلت: أأنتَ فعلتَ ؟ فبدأتَ بالاسم كان الشك في الفاعل من هو، وكان التردد فيه"(١). ثم يستطرد الإمام عبد القاهر في شرح هذا المبدأ والتمثيل له بمختلف الشواهد من القرآن الكريم والشعر وغيرهما، يقول: " فإذا قلت: أأنت فعلتَ ذاك ؟ كان غرضك أن تقرره بأنه الفاعل، يبين ذلك قولُه تعالى: ﴿أأنت فعلتَ هذا بآلهتنا يا إبراهيم﴾ (الأنبياء: ٢٦)، لا شبهةَ في أنهم لم يقولوا ذلك له، وهم يريدون أن يقر بأن كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يقر بأنه منه كان"(٢)، ويضيف، بعد ذلك، أن للهمزة معانيَ وظيفية أخرى تستفاد من السياق: كالإنكار والتوبيخ، وإنكار أن يكون الفعل قد كان من أصله.

٢-٢- تقديم المفعول به مع النفي إن تقديم المفعول وتأخيره من الوجوه التي تبرز الفروق الدلالية للأشكال التركيبية، حيث تعكس هذه الوجوه مدى ارتباطها بغرض المتكلم وحال السامع. فإذا قلت: ما ضربتُ زيداً، مقدماً الفعل وجاعلَه بعد النفي مباشرة كان المعنى أنك قد نفيت أن يكون قد وقع ضرب منك على زيد، أما إذا قلت: ما زيداً ضربتُ، مقدماً المفعول، كان المعنى أن ضرباً وقع منك على إنسان، وظُنّ أن ذلك الإنسان زيد، فنفيتَ بتقديمك أن يكون إياه"(٣).

إن النفي أسلوب لغوي تحدده مناسبات القول، وهو أسلوب نقض وإنكار،

(١) دلائل الإعجاز – ص١٥١.

(٢) المرجع نفسه – ص١٦٢.

(٣) المرجع نفسه – ص١٦٢

يستخدم لدفع ما يتردد في ذهن المخاطب، فينبغي إرسال النفي مطابقاً لما يلاحظه المتكلم من أحاسيس ساورت ذهن المخاطَب خطأ، مما اقتضاه أن يسعى لإزالة ذلك بأسلوب النفي(١).

٢-٣- التقديم والتأخير مع الخبر المثبت: يذهب الجرجاني إلى أن المعنى نفسه من تقديم الفعل أو الاسم مع همزة الاستفهام ومع النفي قائم في الخبر المثبت، فيقول: " واعلم أن هذا الذي بان لك في الاستفهام والنفي من المعنى في التقديم، قائم مثله في الخبر المثبت"(٢). ثم بيّن هذا المعنى في التقديم مع الخبر المثبَت قائلاً: "فإذا عمدتَ إلى الذي أردت أن تحدّث عنه بفعل فقدّمت ذكره، ثم بنيتَ الفعل عليه فقلت: (زيد قد فعل)، و(أنت فعلت) اقتضى ذلك كله أن يكون القصد إلى الفاعل(٣).

٢-٤- مسائل في التقديم والتأخير: قد يلجأ المتكلم إلى تغيير مواقع عناصر التركيب لأغراض بلاغية يريد تحقيقها، بالإضافة إلى أنه يسعى إلى جعل خطابه يستجيب لحال مخاطَبه، لتحقيق التفاعل والانسجام.

ومما ذكره عبد القاهر في ذلك:

* تقديم المسند إليه: إنما يكون لإفادة التأكيد والقوة، وأكثر ما نجده في الوعد والضمان، لأن من تعده ومن تضمن له من شأنه أن يعترضه الشك في تمام الوعد، ولهذا فهو أحوج إلى التوكيد، فتقول: (أنا أعطيك، أنا أكفيك)، كما يكثر أيضاً تقديم المسند إليه في المدح؛ كقولهم: (أنت تجود حينَ لا يجود أحد). لأن المادح عليه أن يمنع تسرب الشك فيما يمدح به. ومما يفيده تقديم الاسم (المسند إليه)

(١) انظر: د. مهدي المخزومي- في النحو العربي، نقد وتوجيه- ص ٢٤٦.

(٢) دلائل الإعجاز - ص١٦٢

(٣) انظر: د. عبد العاطي غريب علام- البلاغة العربية - ص ١٣٢.

أيضاً التخصيص؛ كما في قوله تعالى: ﴿الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر﴾ (الرعد:٢٦)، أي: الله وحده هو الذي يبسط الرزق ويقدر دون غيره. كما يفيد تقديم المسند إليه التخصيص إذا بُني الفعل على نكرة؛ حيث يفيد تخصيص الجنس أو الواحد به، نحو: (رجل جاءني) أي: لا امرأة أو رجلان. والمتكلم بتقديمه المسندَ إليه يسعى لتمكين الخبر في ذهن السامع ـ كما سبقت الإشارة إليه ـ لأن في المبتدأ تشويقا إليه(١).

* تقديم المسند: يقدِّم المتكلم المسند في كلامه لغرض تخصيصه بالمسند إليه، أي: قصر المسند إليه المؤخر على المسند، كأن يقال: (تميميٌّ أنا) أي أنه مقصور على التميمية لا يتجاوزها إلى القيسية(٢)، أو لغرض آخر ...

* تقديم المفعول به على الفعل: يلجأ المتكلم إلى تقديم المفعول به بغرض دفع الخطأ أو التوهم، فعندما يقول: فإذا قلتَ: "زيداً عرفتُ" لتصحيح اعتقاد من يعتقد أنّه عرف إنساناً وأنه غير زيد، فيقول: زيداً عرفت، أي لا غيره، لتقوية التأكيد والتقرير. كما يفيد تقديم المفعول أيضا معنى التخصيص؛ كما في قوله تعالى: ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ (الفاتحة: ٤)، بمعنى: نخصك بالعبادة، فلا نعبد غيرك، ونخصك بالاستعانة فلا نستعين غيرك. والتخصيص في الغالب أمر لازم للتقديم(٣).

ويذهب الجرجاني إلى الربط بين بنية التقديم والتأخير وبين الحالة النفسية، فما يحدث من انفعال ودهشة في نفس السامع بسبب التقديم والتأخير لا نجد شيئاً منه مع انعدامه. فالناظر إلى قوله تعالى: ﴿وجعلوا لله شركاءَ الجنَّ﴾ (الأنعام:١٠٠)،

(١) دلائل الإعجاز – ص١٦٢

(٢) انظر: الخطيب القزويني– الإيضاح – تحقيق: عبد المنعم خفاجي– دار الجيل– بيروت–ط ١٩٩٣– مج–٢– ص١٣٥.

(٣) انظر: السكاكي– مفتاح العلوم–ص٢٣٣.

يجد في تقديم المفعول به الثاني (الله) على المفعول به الأول (شركاء) من الحسن والروعة ومأخذاً من القلب لا يجد شيئاً منه إن أخر فقال : (وجعلوا الجن شركاء لله) . والفرق في المعنى بين الوجهين شاسع، فقوله تعالى : ﴿ وجعلوا لله شركاء الجنَّ ﴾ وقع الإنكار على كون شركاء لله تعالى على الإطلاق ؛ من غير اختصاص شيء من شيء، وحصل من ذلك أن اتخاذ الشريك من غير الجن قد دخل في الإنكار[1] . أما إن أخر فقيل (وجعلوا الجن شركاء لله) كان (الجن) مفعولاً أول و(شركاء) مفعولاً ثانياً، وإذا كان كذلك كان الشركاء مخصوصاً غير مطلق، من حيث كان محالاً أن يجري خبراً على الجن، ثم يكون على ما فيهم وفي غيرهم، وعليه احتمل أن يكون القصد بالإنكار إلى الجن خصوصاً أن يكونوا شركاء دون غيرهم، جل الله عن ذلك .

والواقع أن الدرس العربي لم يظفر بذلك الأسلوب التحليلي والبحث العميق والاستقصاء الدقيق الذي وجدناه لدى الجرجاني في أي مرحلة من مراحله[2] .

٢-٥ - ظاهرة الحذف : إن للجملة العربية نظاماً معيّناً في ترتيب مفرداتها وفي تركيبها، غير أن نظامها هذا ليس جامداً، فلا يعني احترامُه حتميةَ الخضوع له، بل يتسم بمرونة تجيز مخالفته والخروج عنه؛ لتحقيق أغراض دلالية وتواصلية أخرى. فمن بين الظواهر التي يتعرض لها الكلام ظاهرة "الحذف" . وبالنظر إلى ما يكتسيه الحذف من دلالة هامة في تركيب الجملة العربية عقد له الجرجاني باباً ليدلل على مدى ارتباط الأغراض التواصلية بالوجوه التركيبية الصورية، مبيناً فاعلية المخاطَب ودور المقام في صياغة الكلام، ففصّل القول في ظاهرة الحذف : كحذف المسند إليه، وحذف المفعول به، كاشفاً عن أسرار الحذف ومقتضياته النفسية والتداولية.

(١) انظر : عبد الفتاح لاشين-التراكيب النحوية البلاغية-ص٩٤ .

(٢) انظر : بدوي طبانة- البيان العربي- المكتبة الأنجلو المصرية- ط١٩٦٢- ص١٧٣ .

* حذف المسند إليه: إن المسند إليه ركن أساسي في الجملة، والأصل في ركني الجملة العربية أن يذكرا؛ فلا يعدل المتكلم عن ذكر أحدهما إلى الحذف إلا إذا كان في السياق قرينة تدل عليه، إذ لا حذفَ إلا بقرينة. وقد نص سيبويه على ذلك[1]. ومن شروط الحذف أن يكون السامع مستحضراً له، عارفاً القصد إليه عند ذكر المسند وحده، وإلا اضطربت عملية التواصل.

فمن المقامات التي تقتضي حذف المسند إليه ما نص عليه أئمة العربية، خصوصاً الجرجاني والسكاكي، من أغراض تواصلية: كعلم السامع بمراد المتكلم؛ لأن ذكر المعلوم عبث، وقد يحذف إذا كان الخبر لا يصلح إلا له حقيقة؛ كقوله تعالى: ﴿وما أدراك ماهيهْ * نارٌ حاميهْ﴾ (القارعة: ١٠-١١)، والأصل: هي نار، لكن حذف المسند إليه (هي)، وعجل بذكر النار بعد أن أثار الشوق إليها بالسؤال.

* حذف المفعول به: كما يحذف المبتدأ لأغراض يريدها المتكلم وتقتضيها ملابسات الخطاب، يحذف المفعول به أيضاً لأغراض يريدها المتكلم وتقتضيها ملابسات الخطاب. يقول عبد القاهر:

"... اعلم أن أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية، فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين، من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين، فإذا كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدي كغير المتعدي، مثلا في أنك لا ترى له لفظاً ولا تقديراً. ومثال ذلك قول الناس: (فلان يحل ويعقد) و(يأمر وينهى)... على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الجملة، من غير أن يتعرض لحديث المفعول... وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾ (الزمر:٢٩). والمعنى:

(١) الكتاب – تحقيق: عبد السلام هارون–دار الكتب العلمية– ج١– ص١٧٣.

هل يستوي من له علم ومن لا علم له، من غير أن يقصد النص على معلوم، وكذلك قوله تعالى: ﴿وأنه هو أمات وأحيا﴾ (النجم:٤٣)، والمعنى: هو الذي منه الإماتة والإحياء ... وهكذا كل موضع كان القصد فيه أن يثبت المعنى في نفسه فعلاً للشيء، وأن يخبر إن مكّن شأنه أن يكون منه، أو لا يكون إلا منه، أو لا يكون منه. فإن الفعل لا يعدى هناك لأن تعديته تنقض الغرض وتغير المعنى(١).

ويقسم عبد القاهر ظاهرة حذف المفعول به إلى قسمين:

- قسم يخلو الفعل فيه مِنَ المفعول به، وهو أن لا يكون له مفعول يمكن النص عليه.

- وقسم ثان: أن يكون له مفعول مقصود، إلا أنه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه، وينقسم إلى قسمين أيضاً: جليّ لا صنعة فيه، وخفيّ تدخله الصنعة.

- فـ"الجليّ" كقولهم: أصغيتُ إليه، وهم يريدون: أذني، وأغضيت عليه، والمعنى: جفني، وهو يأتي لمجرد الاختصار.

- أما "الخفيّ" فهو متنوع تنوع أغراض المتكلمين، فنوع منه أن تذكر الفعل وفي نفسك له مفعول مخصوص قد علم مكانه إما لجري ذكر أو دليل حال، إلا أن تنسيه نفسك وتخفيه، وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لتثبت نفس معناه من غير أن تعديه إلى شيء أو تعرض فيه لمفعول، ومثال ذلك قول البحتري:

شجوُ حسّادِه وغيظُ عداه   أن يرى مبصرٌ ويسمع واع

والمعنى: أن يرى مبصر محاسنه، ويسمع واع أخباره وأوصافه.

وقد يلجأ المتكلم إلى إسقاط المفعول لتوفير العناية على إثبات الفعل لفاعله؛ فلا يدخلها شوب. ومنه قوله تعالى: ﴿ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس

(١) الدلائل- ص ١٨٤-١٨٥

يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان قال ما خطبكما قالتا لا نسقي حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير * فسقى لهما ثم تولى إلى الظل ﴾(القصص:٢٣-٢٤)، ففي الآية حذفٌ في أربعة مواضع(١):

- وجد عليه أمة من الناس يسقون "أغنامهم"
- . . .امرأتين تذودان "غنمهما"
- قالتا لا نسقي "غنمنا"
- فسقى لهما "غنمهما"

لأن القصد إسناد الفعل إلى الفاعل فقط، ومعاملة المتعدي كاللازم، ومعنى ذلك " أن يعلم أنه كان في تلك الحال من الناس سقي، ومن المرأتين ذود. . . وأنه كان من موسى عليه السلام سقي. . ."(٢).

ومن أهم الأغراض التي يحذف لأجلها المفعول به الإيجاز والاستغناء بدلالة الثاني عليه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ﴾ (الكهف:٢٣) فقد حذف مفعول فعل "المشيئة" لقصد البيان بعد الإبهام، أو للاستغناء بدلالة الثاني عليه(٣). والمقصود بـ"الثاني" جواب الشرط، أي من شاء الإيمان فليؤمن، ومن شاء الكفر فليكفر.

لكن قد يكون إظهار المفعول به - في موضع آخر - أحسن من حذفه وإخفائه، وذلك نحو قول الشاعر:

فلو شئت أن أبكي دماً لبكيته   عليه، ولكن ساحة الصبر أوسع

"فالذكر حسن هنا، وسبب حسنه أنه كأنه بدع عجيب أن يشاء الإنسان أن

(١) الدلائل- ص١٨٩- ١٩٠.

(٢) الدلائل- ص ١٩٠.

(٣) المرجع نفسه- ص ١٩١.

يبكي دماً، ولهذا كان الأولى أن يصرح به ليقرره في نفس السامع ويؤنسه به"(١).
وقد يكون الغرض من حذف المفعول به دفع أن يتوهم السامع في أول الأمر إرادة شيء غير مراد أو امتناع عن أن يقصره السامع على ما يذكر معه دون غيره، كقوله تعالى: ﴿ والله يدعو إلى دار السلام ﴾ (يونس:٢٥)، ويحذف لأغراض أخرى يسعى إليها المتكلم.

٢- ٦- ظواهر تداولية متعلقة بالمسند.

* - اسمية المسند وفعليته: فالمسند (الخبر) إذا كان اسماً دل على الثبوت، وإذا كان فعلاً دل على التجدد، ويظهر هذا المعنى في قول الجرجاني: "فالذي يليه من فروق الخبر هو الفرق بين الإثبات إذا كان بالاسم وبينه إذا كان بالفعل، وهو فرق لطيف تمس الحاجة في علم البلاغة إليه. وبيانه أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء. وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء"(٢).

وساق بعض الأمثلة على ذلك فقال: " ...فإذا قلت: (زيد منطلق)، فقد أثبت الانطلاق فعلاً له من غير أن تجعله يتجدد و يحدث منه شيئاً فشيئاً ... وأما الفعل فإنه يقصد فيه إلى ذلك فإذا قلت: (زيد ها هو ذا ينطلق) فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً وجعلته يزاوله ويزجيه"(٣).

و من الأمثلة الدالة على ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ وإِنَّكَ لَعَلَى خُلُق عَظيم ﴾ (القلم:٤)، فسياق الحديث كما نلاحظ هو المدح، فدل على إفادة الاستمرار والدوام.

(١) الدلائل - ص ٢٠٠.

(٢) المرجع نفسه- ص ٢٠٠

(٣) المرجع نفسه- ص ٢٠٠

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هل من خالقٍ غيرُ اللهِ يرزقكم من السماء والأرض﴾ (فاطر:٣) فالرزق - كما نعلم - من الله مستمر ومتجدد، لا ينقطع أبداً ولا يزول.

وبهذا بلور الجرجاني الفرق بين الإثبات (بالفعل) بتأكيده وإلحاحه على أن الفعل يقتضي مزاولة وتجدد الصفة في الوقت، ويقتضي الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاولة وتزجية فعل ومعنى يحدث شيئاً فشيئاً.

كما أشار إلى أنه قد يُعمد إلى تقدير الفعل في موضع الاسم، وأن ذلك لا يعني استواء المعنى فيهما ؛كما ذكرنا سابقا؛ فيقول: "ولا ينبغي أن يغرك أنا إذ تكلمنا في مسائل المبتدأ والخبر قدرنا الفعل في هذا النحو تقدير الاسم؛ كما نقول في (زيد يقوم): إنه في موضع (زيد قائم) فإن ذلك لا يقتضي أن يستوي المعنى فيها استواء لا يكون بعده افتراق؛ فإنهما لو استويا هذا الاستواء لم يكن أحدهما فعلا والآخر اسماً، بل كان ينبغي أن يكونا جميعاً فعلين أو يكونا اسمين"(١)، وبهذا فهو يؤكد الفرق بين الخبر إذا كان فعلاً والخبر إذا كان اسماً، فلكل منهما موضعه بحسب الغرض.

*المسند إذا كان محلى بـ(أل) أو مجرداً عنها (تنكير المسند وتعريفه):

يتطرق عبد القاهر الجرجاني - في معرض حديثه عن الفروق في الخبر - إلى الفروق في الإثبات الذي يفيده الاسم إذ يقول: "ومن فروق الإثبات أنك تقول: (زيد منطلق وزيد المنطلق والمنطلق زيد)، فيكون لك في كل واحد من هذه الأحوال غرض خاص وفائدة لا تكون في الباقي ... واعلم أنك إذا قلتَ: زيد منطلق، كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقاً كان لا من زيد ولا من عمرو، فأنت تفيده ذلك ابتداء، وإذا قلتَ: زيد المنطلق، كان كلامك مع من عرف أن انطلاقاً كان إما من زيد وإما من عمرو، فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون

(١) الدلائل – ص ٢٠٣.

غيره"[١]. يتضح، إذن، من قول الجرجاني أننا إذا قلنا: زيد منطلق، كان المقصود إثبات الانطلاق لزيد، وهذا هو الخبر الابتدائي. في حين أننا إذا قلنا: زيد المنطلق، كان المقصود حصر الانطلاق في زيد دون غيره، أما قولنا: المنطلق زيد، فيعني أن المخاطب قد رأى، فعلاً، شخصاً منطلقاً لكن لا يعرف من هو، فتخبره بأنه زيد، فالمنطلق معلوم والشخص مجهول"[٢].

لكل تركيب،إذن، معناه الوظيفي الخاص به، ولكل بنيةٍ لفظيةٍ وظيفةٌ إبلاغيةٌ توجبها ملابسات الخطاب ومقاصده، وهوما يوضحه الجرجاني في موضع آخر: "وأما قولنا: المنطلق زيد، والفرق بينه وبين: زيد المنطلق، فالقول في ذلك أنك - وإن كنت ترى في الظاهر أنهما سواء من حيث كون الغرض في الحالين إثبات انطلاق قد سبق العلم به لزيد- فليس الأمر كذلك، بل بين الكلامين فصل ظاهر، وبيانه أنك إذا قلت: زيد المنطلق، فأنت في حديث انطلاق قد كان وعرف السامع كونه، إلا أنه لم يعلم أمن زيد كان أم من عمرو؟ ... وليس كذلك إذا قدمت (المنطلق) فقلت: المنطلق زيد، بل يكون المعنى حينئذ على أنك رأيت إنساناً ينطلق بالبعد منك فلم يثبت ولم تعلم أزيد هو أم عمرو؛ فقال لك صاحبك: المنطلق زيد، أي هذا الشخص الذي تراه من بعد هو زيد"[٣].

كما يشير الجرجاني -وهو بصدد تعريف الخبر لإفادة (أل) معنى الجنس- إلى أن للقصر في ذلك وجوهاً، فمن معاني القصر المبالغة؛ كما يتضح في مثال الجرجاني: عمرو هو الشجاع[٤]، أي: الكامل في الشجاعة.

(١) الدلائل - ص ٢٠٣.

(٢) انظر: عبد الفتاح لاشين- التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند الجرجاني - ص ١٠٠.

(٣) الدلائل - ص ٢٠٣

(٤) المرجع نفسه - ص ٢٠٤-٢٠٥.

ومن معانيه كون المسند إليه تنطبق عليه الصفة الموجودة في المسند تمام الانطباق "واعلم أن للخبر المعرف بالألف واللام معنى غير ما ذكرت لك، وله مسلك دقيق ولمحة كالخلس، يكون المتأمل عنده - كما يقال - يعرف وينكر، وذلك قولك: هو البطل المحامي، وهو المتقى المرتجى" إلى أن يقول "ولكنك تريد أن تقول لصاحبك: هل سمعت بالبطل المحامي؟ وهل حصّلت معنى هذه الصفة؟ وكيف ينبغي أن يكون الرجل حتى يستحق أن يقال ذلك له وفيه؟ فإنك كنت قتلته علماً وتصورته حق تصوره فعليك صاحبك واشدد به يدك فهو ضالتك وعنده بغيتك"(١).

* خلاصة "وظيفية" عبد القاهر

قد استبان - من هذا العرض التحليلي لظاهرة تبعية البنى التركيبية لوظائفها الإبلاغية في "دلائل الإعجاز" - طبيعة بحث الإمام عبد القاهر الذي جمع بين النحو والبلاغة (فرع علم المعاني)، (والأَوْلى تسميته بما سماه به عبد القاهر، أعني: علم معاني النحو)، وطبيعة منهجه الذي هو منهج وظيفي-تداولي، أعني: احتفاءه بحال المخاطب وحال المخاطَب والمقام ومقتضيات الأحوال. وقد برزت تداولية هذا الإمام، بالخصوص في ظواهر - في ظواهر التقديم والتأخير وظواهر الحذف، ولا سيما ما سماه بـ"الوجوه والفروق"، وغيرها... وهي - في جوهرها - تطبيق لمبدأ التعالق بين البنية والوظيفة على أساس تبعية الأولى للثانية، أو ارتباط الخطاب بملابساته وأغراضه ودلالاته. وقد أوضحنا، معتمدين على نصوص عبدالقاهر، أن المفهوم الصحيح لمبدأ "مطابقة الكلام لمقتضى الحال" ومبدأ "لكل كلمة مع صاحبتها مقام" هو أنه لا يجوز وضع أحد وجوه الكلام مكان وجه آخر. وكما أنه "لكل مقام مقال" فإنه أيضاً "لكل مقال مقام". وقد ذكرنا أن موقف عبد القاهر يتلخص في أن كل دلالة من الدلالات أو غرض من الأغراض أو مقام من

(١) الدلائل - ص ٢٠٤-٢٠٥.

المقامات يتطلب بنى تركيبية مناسبة لا تصلح إلا له ولا يصلح إلا لها، كما ألمحنا سابقاً.

٣- وظيفية الأصوليين والمفسرين: إن الأصوليين، وهم بصدد استقراء النصوص الشرعية من الكتاب والسنة، رأوا أنه من الضروري معرفة طرق دلالة النص على معانيه وأحكامه، فسعوا إلى التفريق بين وجوه الدلالات لاختلاف السياقات وقاموا بإنتاج نحو دلالي، إذ "للدلالة أثرها في ضبط الحكم، فلم يكن علمهم بحثاً عن الإعراب الذي هو اختلاف أواخر الكلم، وإنما هو البحث عن دلالة الجملة في سياقاتها المختلفة"(١).

يتجلى التوجه الوظيفي عند الأصوليين، ومعهم بعض المفسرين، في دراساتهم القرآنية القيمة أنهم نظروا إلى القرآن من خلال خصائص بنيوية ودلالية وتداولية كثيرة تميز بها هذا الكتاب العزيز، أهمها اثنتان:

أولاً – الطابع البنيوي لنص القرآن الكريم: لاحظ الأصوليون أن القرآن خطاب متكامل متماسك الأجزاء والوحدات، كما أخبر هو ذاته عن نفسه، ويترتب على ذلك مبدأ إجرائي في غاية الأهمية، منطوقُه: عدم الغفلة عن بعضه في تفسير بعضه، وهو المبدأ الذي صاغه الزركشي في عبارته الشهيرة: "القرآن يفسر بعضه بعضا"(٢)، والذي تحول إلى القاعدة المنهجية الذهبية: [أحسن تفسير للقرآن هو القرآن ذاته]، ولهذا عَدُّوا تفسيرَ القرآن بالقرآن أحسنَ طرق التفسير. ومن هنا تأسست في الدراسات الأصولية مصطلحات خاصة بآليات ضبط النص واستنباط دلالاته، مثل مصطلحات منطوق القرآن ومفهومه، ومطلقه ومقيّده، ومجمله

(١) د. مصطفى جمال الدين – البحث النحوي عند الأصوليين– (مرقون) في: المكتبة الوطنية ببغداد– رقم ١٩٨٠– ورقة ٥.

(١) البرهان في علوم القرآن – ج١–ص١٥٠.

ومفصّله، وعامّه وخاصّه ... وقد وظفت هذه المفاهيم والظواهر الدلالية ـ أحياناً ـ توظيفاً معرفياً أو إيديولوجياً، مرتبطاً بتوجهات شتى من قبل طوائف العلماء كلٌّ بحسب تخصصه، فمنهم من وظفها لغاية تشريعية وهم الأصوليون، ومنهم من وظفها لغاية حجاجية كلامية وهم المناطقة والمتكلمون ...

ما لاحظناه، ويحسن قوله ـ هنا ـ هو اتّساق هذه الظواهر الثنائية في بِنية منظمة يحكمها قانون مزدوج مكون من مبدأين:

– أولهما نفسي؛ هو مبدأ "التداعي"، أي: أن أحد المفهومين يدعو الآخر، ولا يُذكر الواحد منها منفرداً، فإذا ذكر فلا يلبث أن يدعو قرينَه (أو مقابلَه). وهكذا لا يذكر "المطلق" إلا وتم استحضار "المقيد"، ولا يذكر "الخاص" إلا وتم استحضار "العام"، ولا "المنطوق" إلا واستُحضِر "المفهوم" ...

– والمبدأ الثاني؛ هو مبدأ "التقابل"، وهو مبدأ مضموني جوهري، وقد جدد استثمارَه دوسوسير في لسانياته البنيوية (في إطار عَدِّه اللسانَ نظاماً)، ولكن الأصوليين كانوا مطبقين لهذا القانون خير تطبيق. فقد كان هو المعيار في توضيح المقابلات الدلالية بين تلك الظواهر المشار إليها، إذ لم يكن تدرس تلك المفاهيم دراسة تطبيقية إلا بإجراء المقابلة الدلالية بينها، فلم يكن يُدرس "المنطوق" إلابإزاء قرينِه "المفهوم" في علاقة تقابلية، فيذكران جنباً إلى جنب، فيقال: المنطوق والمفهوم. وكذلك "العام" لا يدرس تطبيقياً وحده، بل لا يتضح مفهومه إلا بذكر "الخاص". وكذلك بقية المفاهيم: لا يدرس "المجمل" إلا مع "المفصل"، ولا "المطلق" إلا في مقابلة مع "المقيد" ... فكأن الأصوليين كانوا يطبقون المبدأ القائل: وبضدها تتميز الأشياء، وإن لم يكونوا يطبقونه صراحة فقد كانوا يسيرون على هديٍ منه.

إذن، لقد كانت تجري هذه المفاهيم عندهم في صورة ثنائيات متلازمة يحكمها

مبدأ "التقابل"، أي: يقابل الواحد منها بالآخر، ومبدأ "التداعي" إذ يستدعي أحدها الآخر. وطبيعة هذه الثنائيات دلالية، كما هو واضح. وكما سيتضح أكثر من تمثيلنا بالثنائية الدلالية القرآنية "العام والخاص".

ثنائية "العام والخاص" عند الأصوليين والمفسرين عرّف "العام" عند علماء أصول الفقه وعلماء التفسير بـ"أنه اللفظ الذي نجده دالاً على استغراقه جميعَ الأفراد التي يصدق عليها معناه من غير حصر كمّي ولا عَدَدي ولا تخصيصي"(١)، فلفظ (رجل) ليس بعامّ لأنه يدل على فرد واحد معين، ولفظ (رجلين) ليس بعام لأنه يدل على شخصين معيّنين ... وفي قوله تعالى: ﴿...أني ممدكم بألف من الملائكة مردَفين﴾ (الأنفال: ٩)، لفظ (ألف) ليس بعامّ. فهذه الأمثلة كلها من "الخاص"، فما هي الألفاظ العامة إذن في القرآن؟

والجواب هي الألفاظ التي وضعها العرب لإفادة الشمول والاستغراق، مثل: كلّ، وجميع، وكافة ... وأسماء الموصول، وأسماء الشرط، والنكرة في سياق النفي، والمعرف بـ"أل" تعريف الجنس، مفرداً كان أو جمعاً، مثل قوله تعالى: ﴿يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم..﴾ (البقرة: ٩) فالناس في الآية معرفة ب"أل" تعر يف جنس.

ومما ينبغي إدراجه ضمن ألفاظ العموم الصفاتُ التي دخلت عليها "أل"، فإن "أل" الداخلة على الصفات (ونعني بها: المشتقات) تجعلها من "العام"، مثل قوله تعالى: ﴿والسارقُ والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ (المائدة :٣٨)، بمعنى: والذي سرق والتي سرقت، وقوله: ﴿قد أفلح المؤمنون﴾ (المؤمنون:١) بمعنى: قد أفلح الذين آمنوا.

وقد بين علماء الأصول أن هذه الألفاظ تدل على العموم دلالة حقيقية ما لم يرد

(١) د.صبحي الصالح – محاضرات في علوم القرآن – دار العلم للملايين– بيروت– ١٩٨٤– ص٢٠٤.

مخصص لها، وموارد التخصيص كثيرة حتى رآها بعضهم غير منحصرة[١]. وذلك يعني قلة "العام" الباقي على عمومه وكثرة العام الذي يراد به "الخاص".

وأما "الخاص" فهو اللفظ الموضوع للدلالة على فرد واحد، مثل: محمد، رجل، اثنين، عشرة، ألف ...

و"الخاص" في القرآن يكون "مطلقاً" و"مقيداً"، وقد جاء الخاص مطلقاً في قوله تعالى: ﴿حُرِّمت عليكم الميتةُ والدمُ ولحمُ الخنزير ...﴾ الآية (المائدة: ٣)، فلفظ (الدم) هنا مطلق، ثم قيّد في قوله تعالى: ﴿هل لا أَجدُ فيما أُوحي إِليّ محرَّماً على طاعمٍ يَطعمُه إلا أن يكونَ مَيْتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير ...﴾ الآية (الأنعام:١٤٥)، فاللفظ (الدم) الذي وجدناه مطلقاً في آية المائدة قيّد بلفظ (مسفوح)، فعُلم أن الدم المحرّم هو الدم المسفوح لا غير.

من هنا نتبين أن هناك "ناظماً منهجياً" يضبط دلالات الألفاظ القرآنية ويشدها إلى أصول محكَمة حتى يكون النص الكريم محققاً لوحدته العضوية، ويصدق وصفه بأنه خطاب متكامل متماسك منسجم، يفسر بعضه بعضاً ويصدّق بعضه بعضاً وينسجم بعضه مع بعض دلالياً ... ﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً﴾ (النساء: ٨٢).

ثانياً –الطابع التداولي لنص القرآن الكريم

وبالإضافة إلى تماسك بنيته ونظامه الداخلي يتميز القرآن بميزة أخرى، هي الجانب الذي يشكل طابعه التداولي، ويتجلى ذلك من عدة جهات:

١– تنوع تراكيب النص القرآني بحسب أحوال المخاطَبين: بين مؤمن به، وبين شاك متردد، وبين كافر لا يُرجى منه إيمان، ومعاند يرجى رجوعُه عن عناده ... وكل حالة من هؤلاء تتطلب تركيباً لغوياً خاصاً. ففي قوله تعالى: ﴿الله يستهزئ

(١) انظر: جلال الدين السيوطي– الإتقان في علوم القرآن.

بهم ﴾ (البقرة:١٥) يقول محمد الطاهر ابن عاشور: "ولأجل اعتبار الاستئناف قدم اسم الله تعالى على الخبر الفعلي، ولم يقل: (يستهزئ الله بهم) لأن مما يجول في خاطر السائل أن يقول: من الذي يتولى مقابلة سوء صنيعهم ؟ فاعلم أن الذي يتولى ذلك رب العزة تعالى، وفي ذلك تنويه بشأن المنتصر لهم وهم المؤمنون، كما قال تعالى: ﴿إن الله يدافع عن الذين آمنوا﴾، فتقديم المسند إليه على الخبر الفعلي هنا لإفادة تقوية الحكم لا محالة، ثم يفيد مع ذلك قصر المسند على المسند إليه ... فإن تقديم المسند إليه على المسند الفعلي في سياق الإيجاب يأتي لتقوية الحكم وللقصر، على رأي الشيخ عبد القاهر..."(١).

وتأثره بعبد القاهر الجرجاني - هنا - واضح من جوانب عديدة، من أبرزها تفسيره الوظيفي/التداولي للآية؛ كما صرح في النص السابق قائلاً: "... لأن مما يجول في خاطر السائل أن يقول: من الذي يتولى مقابلة سوء صنيعهم؟ فاعلم ... "، وذلك جرياً على المبدأ الإجرائي الوظيفي الذي شرحناه في بداية المقال ,هو: "تبعية البنية للوظيفة"، ومن خلال إصراره على أن القصر جاء لمعنى تداولي يقتضيه المقام، وهو تقوية الحكم وتوكيده.

يقول الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿الله نزّل أحسنَ الحديث كتاباً متشابهاً مثانيَ تقشعرّ منه جلود الذين يخشون ربهم ثم تلين جلودهم وقلوبهم إلى ذكر الله﴾ (الزمر:٢٣) - يقول: "وإيقاعُ اسم الله مبتدأً، وبناءُ نزّل عليه، تفخيمٌ لأحسن الحديث ورفعٌ منه واستشهادٌ على حسنه وتأكيدٌ لاستناده إلى الله وأنه من عنده، وأن مثله لا يجوز أن يصدر إلا عنه... وقد أفاد تقديم المسند إليه (الله) التأكيدَ والقوة والتخصيص" (٢).

(١) محمد الطاهر ابن عاشور- تفسير التحرير والتنوير- الدار التونسية- ١٩٨٤-ج١- ص٢٩٣.

(٢) جار الله محمود بن عمر الزمخشري - تفسير الكشاف - ج٤ - ص٣٥٣.

والأمثلة كثيرة، على هذا المنحى الوظيفي التداولي، في تفسير آيات القرآن الكريم، ومن يراجعْ تفسير الكشاف للزمخشري وهو قديم، وتفسير التحرير والتنوير لابن عاشور وهو حديث، يجدْ من ذلك الشيء الكثير، فهذان المفسران الجليلان متأثران أشد التأثر بعموم آراء عبد القاهر الجرجاني الواردة في نظرية النظم.

٢- ومن الجهات التي تشكل طابعه التداولي انفتاحه على الوقائع الحياتية؛ لأنه نزل في معترك الأحداث، فلا يجوز لمن يدرسه أن يغفل عن أسباب النزول التي ترتبط بها بعض الآيات، إذا صحت روايتها. ولهذا أُثر عن جماعة من السلف كلماتٌ تجعل من معرفة أسباب النزول واجباً على المفسر، فقد نقل السيوطي عنهم تحريم تفسير كتاب الله تعالى لمن جهل أسباب النزول(١).

وعليه؛ فإن من أثر الجهل بأسباب النزول أن يبيح الناس لأنفسهم التوجه في الصلاة إلى الجهة التي يرغبونها عملاً بظاهر قوله تعالى: ﴿ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله، إن الله واسع عليم﴾ (البقرة: ١١٥)، ولكنهم حين يطلعون على سبب نزول الآية يعرفون أنها عالجت حال نفر صلوا في ليلة مظلمة فلم يدروا كيف القبلة، فصلى كل رجل منهم على حاله، فوقعوا في حرج فلما أخبروا النبي ﷺ نزلت هذه الآية.

ومن الطبيعي والمعلوم أنه ليست كل آيات القرآن الكريم مبنية على سبب، كأكثر الآيات المشتملة على قصص الأمم الغابرة مع أنبيائها، أو مشاهد القيامة، أو السنن الكونية العامة، أو آيات وصف مظاهر القدرة الإلهية ... فهذه كلها لا ترتبط بأسباب. أما إذا عرف سبب نزول آية، وكان صحيحاً، فإنه يجب الأخذ به؛ لأنه ضابط أساسي في تحديد المعنى .

(١) جلال الدين السيوطي- لباب النقول في أسباب النزول - دار إحياء العلوم - بيروت -ط ١٩٨٠- ص٢.

٣- ومن الوجوه التداولية للنص القرآني نزوله في بيئة عربية؛ وهي ذات نظام قبلي له أنماط سوسيولوجية معينة، وذات مستوى عقلي معين، ومن هنا بات ضرورياً على دارس القرآن الاطلاع على النظام الاجتماعي والعقلي العربي القديم، لأن القرآن- مع عالميته وخلوده وصلاحيته الدائمة - قد راعى البيئة التي نزل فيها في بعض أحكامه وفي نسيجه اللغوي وفي انفتاحه المعرفي على الوعي البشري في عصره وفي كل العصور.

فكثير من علماء أصول الفقه وبعض المفسرين كان بحثهم وظيفياً؛ كما رأينا بالنظر إلى طبيعة النص المدروس، وهو القرآن الكريم، وهو نص، بلغ من الإعجاز والسعة والشمول والإحاطة والثراء اللغوي والمعرفي، ما جعل آليات قراءته وفهمه متعددة. منها، بلا شك، الآلية الوظيفية-التداولية التي وضعها الأصوليون، والتي مكنتهم- بتضافرها مع المعطيات البنيوية- من دراسة ظواهر كثيرة، كالعموم، والخصوص، والإطلاق، والتقييد، والتوكيد، والقصر، والإشارة والإيماء، والتنبيه والفحوى، والخطاب، والنص، والظاهر، والمنطوق، والمفهوم..."وأمثال ذلك مما فات النحويين"(١)، والتي طبقها بعض المفسرين اقتفاء لآثار عبد القاهر الجرجاني، أو تطبيقا لتنظيرات الأصوليين.

سمات الوظيفيّة العربية

وتأسيساً على كل ما سبق نخلص إلى صياغة بعض السمات المميِّزة للوظيفية العربية، بما أقدرنا الله عليه وأمكننا منه، ممثلةً في الإمام عبد القاهر الجرجاني ومن تأثر به من البلاغيين كالسكاكي، ومن المفسرين كالزمخشري قديماً وابن عاشور حديثاً، وممثلة في الأصوليين. ومن أبرز تلك السمات:

* تؤكد الوظيفية العربية، ممثلة في عبد القاهر، أن الصلة وشيجة بين "النحو"

(١) د.مصطفى جمال الدين - البحث النحوي عند الأصوليين- ورقة ٢٧.

و"علم المعاني"، وأن الفصل بينهما مضرّ بهما معاً. لذلك جمع بينهما معرفياً وإجرائياً في إطار واحد. وتفسير ذلك أن عبد القاهر لا يفهم النظم إلا على "أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رُسمت لك فلا تُخلّ بشيء منها"(١)، فالمباحث السابقة، التي اطلعنا بها على جزء من نظرية النظم، إذن "نحو" في مفهوم عبد القاهر. والنحو عنده ليس تتبعاً ومطاردة للحركة الإعرابية، بل وظيفته الأساسية إبراز الفروق بين المستويات التداولية للتراكيب بحسب الأنماط المقامية التي ترد فيها، تطبيقاً لقاعدة: لكل مقام مقال، وقد سماها هو نفسه "معاني النحو"، إلا أن المتأخرين عليه سموها، مع الأسف الشديد، "معاني البلاغة".

* تُبدي الوظيفية العربية، ممثلة خصوصاً في الإمامين الجرجاني والسكاكي، عناية كبيرة بالارتباط التداولي بين البنية والوظيفة، مع إصرارهما المتكرر على أن البنية تابعة للوظيفة وليس العكس، فسلكا منهجاً متميزاً في تحليل الظواهر المبنوية كظواهر التقديم والتأخير، والفصل والوصل، والحذف، والقصر، والحصر، والتي لا تعدو أن تكون أغراضاً دلالية وتداولية يسعى المتكلم إلى تحقيقها.

* يحظى طرفا الخطاب (المخاطِب والمخاطَب) باهتمام بالغ في تحليلات العلماء العرب القدامى، وخصوصا الجرجاني، فلم يخرج ببحثه عن إطار العلاقات القائمة بين المتكلمين والمخاطبين، في حين نجد بعض الأصوليين يركزون على (الخطاب) القرآني ومراد منزّله منه، كما اعتنوا بأصناف الدلالات، وبحال المخاطَب، وسعوا - مشكورين - إلى ضبط طُرُق دلالة اللفظ على المعنى في مختلف المستويات.

* أن اللغويين العرب القدامى لم يكونوا بعيدين عن "روح" الدرس الوظيفي-

(١) الدلائل - ص ١٢٧.

التداولي المعاصر، لكن هذا لا يعني "تطابق" التصورات والمبادئ والمنطلقات، بدليل أننا لا نجد في "الدلائل" ولا في "المفتاح" من جهة، ولا في "الرسالة" و"الأم" أو مُعظم كتب التنظير الأصولي من جهة أخرى، كل المبادئ الوظيفية التي صاغها سيمون ديك، مثل مبدأ "ضرورة الكفايات الثلاث: النفسية والنمطية والتداولية"، ذلك أن الإطار المعرفي الإبيستيمولوجي للمنظومتين العربية والغربية مختلف، إضافة إلى التغيرات الكمية والنوعية التي عرفتها المعرفة البشرية.

* أن "الوظيفية" عند الأصوليين تجمع وتؤلف بين مفهومين: بين فكرة "النظام" فتأخذ بالإجراء البنيوي، وبين "مقتضى الحال" فتأخذ بالإجراء التداولي، ولا تسلك مسلكية أحادية تجزيئية بين هذه المفاهيم كما تصنع المدارس اللسانية المعاصرة.

* نسجّل تكامل العلوم التراثية من نحو، وبلاغة، وأصول فقه، وتفسير وغيرها... وسبب ذلك أن النص المدروس واحد، وهو القرآن الكريم. وظاهرة التكامل بين العلوم التراثية تحمل مدلولين في آن واحد:

- سعة القرآن وشموليته ومُطلقيته مما جعل آليات قراءته وفهمه متعددة متضافرة.

- أن "الوظيفية العربية" لا يُرى وجهها الأنصع، ولا تُدرك حقيقتها، إلا إذا نُظر إليها في إطارها الثقافي العام ونسقها الكلي الجامع لشتى العلوم العربية/الإسلامية القديمة.

تتفق إذن، الوظيفية العربية القديمة مع الوظيفية الغربية المعاصرة في مبدإ هام، مفاده أنه لا يمكن وصف اللغات الطبيعية ولا رصدُ خصائصها دون ربطها بوظيفتها التواصلية، ويترتب عليه أنه لا يصح علمياً إقصاء "المتكلم" ولا "الكلام" ولا "السياق" كما تفعل البنيوية حديثاً. والقول بغير هذا خطأ علمي،

وقد بدا أثره الوخيم واضحاً في كثير من الأبحاث النحوية العربية قديماً لا سيما عند بعض المتأخرين من النحاة، وفي النظريات اللسانية غير التداولية حديثاً. وتلك هي الثغرة التي تعمل اللسانيات الوظيفية -التداولية على سدها.

وهكذا يلتقي الفكر العربي القديم مع الفكر الغربي المعاصر على أرضية منهجية مشتركة أو متشابهة. نقول هذا مع إبداء التحفظ الواجب الذي يفرضه استصحابنا للوعي باستقلالية التراث العربي، فلا يجوز أن ننسى أن لهذا التراث خصائص إبستيمولوجية تجعل منه منظومة مستقلة ومتميزة ومتكاملة(١).

(١) نذكر، على سبيل المثال لا الحصر، من بين اللغويين العرب المعاصرين الذين عُنوا ببيان الخصائص العامة التي تجعل من التراث اللغوي العربي منظومة مستقلة إبستيمولوجيّاً:

* تمام حسان، الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ...، الهيئة المصرية العامة للكتاب-١٩٨٢م.

* عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٦م.

* عبد الرحمن حاج صالح، في: اللغة العربية (مجلة) - إصدار المجلس الأعلى للغة العربية، العدد ٣، ٢٠٠٠م.